الأنباء
الخميس 21 يونيو 2012

البعض أعلن تقديم استقالته من مجلس 2009 وآخرون رحبوا بالحكم

نواب تعليقاً على حكم «الدستورية» ببطلان مجلس 2012: نحترم أحكام القضاء

خالد السلطان محيياً الصحافيين

الرئيس أحمد السعدون ومسلم البراك قبيل دخولهما المجلس

الرئيس أحمد السعدون مغادرا المجلس

عبدالصمد: أكدنا أن حل مجلس 2009 يكتنفه خلل دستوري

لاري: نتمنى تضافر الجهود لحماية الكويت والأيام القادمة ستشهد أموراً مهمة على المستوى الإقليمي

الدلال: علينا احترام أحكام القضاء والبلاد لاتزال في فوضى سياسية

المطوع: ندعو لاحترام القضاء والدستور ودولة المؤسسات واللجوء إلى القضاء في حال الاعتراض

علق عدد من النواب على حكم المحكمة الدستورية الذي صدر امس ببطلان مرسوم الدعوة الى انتخابات مجلس الامة «2012» لبطلان حل مجلس الامة «2009» وباستعادة المجلس المنحل سلطته الدستورية وكأن الحل لم يكن.

حيث قررت المحكمة الدستورية برئاسة المستشار فيصل المرشد ابطال عملية الانتخاب برمتها التي اجريت بتاريخ الثاني من فبراير 2012 في الدوائر الانتخابية الخمس وعدم صحة من اعلن فوزهم بتلك الانتخابات لبطلان حل مجلس الامة «2009» وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب اعضاء مجلس الامة «2012» والتي تمت على اساسها هذه الانتخابات.

وأكد النواب في تصريحات صحافية احترامهم للأحكام الصادرة من القضاء.

وفي هذا الإطار اعلن نواب مجلس 2009 المنتمون الى الاغلبية النيابية الحالية تقديم استقالاتهم من مجلس «القبيضة» على حد وصفهم، مؤكدين ان الاغلبية سيكون لها اجتماع قريب تعلن من خلاله تحركها القادم ازاء ما يحدث من اجراءات وجهت الى ارادة الشعب الكويتي.

وقال النائب جمعان الحربش: نحن نواب مجلس 2009 واعضاء الاغلبية البرلمانية نعلن بعد صدور هذا الحكم انه لا يشرفنا ان نكون اعضاء في المجلس الذي اسقطته الامة، ونؤكد ان اقدامنا لن تطأ قاعة عبدالله السالم مع النواب القبيضة، ونعلن من الآن استقالتنا من مجلس 2009 واعلن هذا الامر باسم النواب السابقين الذين ينتمون الى الاغلبية البرلمانية.

وقال النائب مسلم البراك ان ما حصل في مصر يتكرر الآن في الكويت، والشعب بكل اطيافه اتخذ قرارا باسقاط مجلس القبيضة وحكومة الفساد، وبالتالي فلا شرعية اطلاقا لمجلس 2009 ولا نتشرف بأن نكون ضمن اعضائه، معربا عن اعتقاده بأن القدر قد هيأ لنا الالتحام مع الامة والشعب ودائما ارادة الامة هي المنتصرة.

واوضح البراك ان هناك حكومة خفية مكونة من رموز الفساد آلمهم اختيار الشعب لمجلس 2012، وقرروا الانقضاض على ارادة الشعب، ونحن من هذه اللحظة لا نتشرف بأن نكون اعضاء في مجلس القبيضة الذي تحول النواطير فيه الى سراق للمال العام.

واضاف البراك: ليس المهم من يصل الى مجلس الامة لكن المهم ان تصل ارادة الامة والاحرار، ومن الآن علينا ان نشد الاحزمة للوقوف ضد سراق المال العام ومن يضحك اخيرا يضحك كثيرا، ونحن على ثقة ابأ الشارع سيبقينا في الدفاع عن الدستور.

من جهته، قال النائب خالد الطاحوس: كنا نعلم ان السلطة لا تريد استمرار مجلس 2012، وتقول في الغرف المغلقة ان هذا المجلس لا يمثل الشعب الكويتي، وموعدنا مع نواب الاغلبية سيتحدد خلال ايام، وسنبين للشعب اين سنكون بعد هذا الاجتماع.

ورأى الطاحوس ان ما يحصل هو مجرد مسرحية بدأت فصولها بزيارة رئيس الحكومة امس (اول من امس) لمجلس الامة، واعلانه الموافقة على مشاركة الاغلبية في الحكومة، متسائلا: اذا كان كاتب ونائب يعلمان بالحكم، فكيف لا يعلم به رئيس الوزراء؟

وابدى النائب الصيفي الصيفي استغرابه من نشر مضمون الحكم في المواقع الالكترونية قبل نشره، متسائلا: الا يعني ذلك ان القضاء الكويتي مخترق؟ لافتا الى ان احمد الجارالله نشر مضمون هذا الحكم وبشر الشعب به قبل يومين، معتبرا ان القضاء مخترق.

وقال: نعم نحن مستقيلون ولا يشرفنا ان نكون اعضاء في مجلس 2009، وستعود الكلمة للشعب الكويتي، وكلنا ثقة بأن من يستحق سيصل، وما حدث هو انقلاب على الامة والدستور.

كما استغرب من معرفة البعض بأحكام المحكمة الدستورية قبل صدورها، متسائلا: اذا يعتبر ذلك ان القضاء مخترق؟

وأضاف: ليعرف الشعب الكويتي ان الحكم نشر قبل يومين عن طريق احمد الجارالله، قائلا: كيف نأمن للقضاء بهذه الطريقة، وان وصول الأمر لهذا المستوى يعني ان القضاء مخترق.

وأكد الصيفي انه لا يشرفنا أن نكون في مجلس القبيضة، المجلس الذي أسقطه الشعب بساحة الإرادة، وما حصل هو انقلاب «مشرعن» باسم المحكمة الدستورية.

من جهته، دعا النائب عدنان المطوع النواب الى احترام القضاء والدستور ودولة المؤسسات واللجوء الى القضاء في حال الاعتراض على اي قرار يصدر من القضاء، مبينا ان من لا يعجبه الالتزام بدولة المؤسسات والدستور فعليه ان يبلط البحر ويطق راسه بالطوفة.

وقال المطوع: ان القضاء هو الملجأ الأخير واحترامه واجب على الجميع وبالنهاية نحن في دولة دستور وقانون ويجب الالتزام بالأحكام القضائية من كل مواطن مخلص لهذا البلد، مؤكدا ان الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية ومن يهدد بالنزول الى الشارع فأنصحكم بعدم النزول الى الشارع وأهل الكويت جبلوا على احترام القانون.

وشدد علي ان من ينتهج نهج الكويتيين فعليه ان يحترم الدستور، وإذا حكم الدستور وقال كلمته فنقول له سمعا وطاعة ولا نقبل الا ان يكون الأمن والاستقرار في الكويت تحت مظلة صاحب السمو، مبينا ان من لديه اعتراض فعليه اللجوء الى القضاء.

وأكد علي اننا في دولة دستور وقانون رضي من رضي ورفض من رفض ومن لا يعجبه فليبلط البحر ويطق راسه في الطوفة.

وأكد النائب د.عبدالحميد دشتي: انه لم يكن لدينا شك في أن العبث الذي حدث في الفترة الماضية وحال التشنج لن يستمر.

وقال دشتي في تصريح للصحافيين: ان الحكم الذي أبطل عضوية المجلس الحالي يكتب بماء من الذهب، ونقول لمجلس 2012: شكر الله سعيكم وسعينا، ومن حق المجلس المنحل ان يستعيد مقاعده، بعدما تنشر المراسيم في الجريدة الرسمية، ويفعل صاحب السمو الأمير المراسيم، خصوصا ان سموه سبق الحكم بإجراء تأجيل اجتماعات المجلس لمدة شهر.

وبيّن د.دشتي ان الغالبية أصبحوا الآن أقلية وعلينا ألا ننغمس في النشوة والانتصار، وأنا أمامي فرصة للعودة الى البرلمان خلال أشهر.

وأوضح د.دشتي ان القوانين التي أقرت المشرع لم يحسم أمرها في مثل هذه الحال، فإن كانت هناك قوانين تعود بالنفع على البلد فلا ضير من اقرارها.

وسئل عن وصف النائب البراك بأن ما حدث انقلاب رد دشتي: حكم قضائي، والانقلاب عندما يجهض مشروع بعيدا عن دولة المؤسسات.

من جانبه، أكد النائب محمد الدلال أن علينا احترام أحكام القضاء، لكن هذا لا يعني التعليق على الأحكام، بهدف تصحيحها في المستقبل، لتكون متوافقة مع الدستور والعدالة.

وقال: بغض النظر عن الحكم، فمازالت البلاد في فوضى سياسية، وهذا ما نلاحظه من مضامين تؤكد عدم الاستقرار السياسي، والشعب هو الضحية.

وأضاف: ان علينا التفكير جديا في ان نتكتل ككويتيين من أجل إصلاح سياسي وتطوير نظامنا الدستوري، وتفعيل المادة 175 من الدستور، والا سيتواصل حل المجلس وسقوط الحكومات بلا نتيجة.

داعيا الى جبهة وطنية من كل المجاميع الوطنية والشبابية من أجل الدعوة الى الاصلاح.

ورأى أن استقالة نواب المعارضة من مجلس 2009 هي صحيحة ومستحقة، لأن هذا المجلس سقط بإرادة الأمة، وبالتالي استمرار مجلس 2009 وصمة عار في تاريخ الكويت، لذا نناشد صاحب السمو الأمير بصدور مرسوم حل مجلس 2009 والدعوة الى انتخابات وفق الدوائر الخمس، فلا توجد في هذه الفترة أي حاجة لمراسيم ضرورة كمرسوم الدوائر العشر الذي يتطلب توافقا بين السلطتين وداخل قبة عبدالله السالم.

وفي السياق ذاته، شدد النائب فيصل اليحيى على أن عدم الاستقرار السياسي الذي يمر به البلد وتكرار الأزمات السياسية يتطلب إجراء اصلاحات جذرية في النظام السياسي والقضائي، مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة تعديل الدستور.

وقال اليحيى إن الحكم الذي صدر لم يكن مستغربا ولكن الغريب هو ان هناك اطرافا نافذة ومقربة من الحكم كانت تبشر بصدور الحكم قبل اسبوع وهذا ما نرسم حوله الكثير من علامات الاستفهام، مذكرا بأن المحكمة الإدارية سبق أن حكمت بعدم جواز الطعن بمرسوم الحل لأنه من أعمال السيادة.

ورأى اليحيى أن كل ما يحصل يتطلب منا ككويتيين ان نلتفت الى مصلحة البلد واستقراره ومشاكلنا تتكرر وما يحصل هو تأجيل المشاكل ونحتاج لأن نضع اصبعنا على الجرح ونضع المعالجة الجذرية للنظام السياسي، مبينا ان الدستور يجب ان يوضع على الطاولة للدراسة، وكذلك المطلوب حوار وطني وحكومة قادرة ولديها الارادة الحقيقية للإصلاح السياسي.

وشدد على أننا بحاجة الى حلول جذرية على المستوى السياسي وإصلاح قضائي حتى ننتشل البلد من الوضع الذي نعاني منه جميعا.

من جهته، أوضح النائب محمد الخليفة أن حكم المحكمة الدستورية لم يكن مفاجئا وسمعنا عنه منذ شهر وهناك من صرح بشأنه وهذا يدل على ان هناك من يعبث عبثا كبيرا بالبلد والدستور، مؤكدا ان هذا العبث لا يقبله الشعب الكويتي.

وبين الخليفة انه مخدوع من يظن ان الشعب الكويتي سيفرح بهذا الحكم ولكن سيفرح المستفيدون من الفساد والمناقصات الكبرى، مشيرا الى ان ما يحصل يفرض علينا التعجيل بإصلاح الدستور والبرلمان من خلال اصلاحات يفرضها الشارع على من بيده الأمر، واستقلال القضاء بشكل مطلق حتى تكون له الحرية المطلقة في إصدار قراراته وأحكامه.

وفي نفس الموضوع أكد النائب سالم النملان استقالته من مجلس 2009 الذي اسقطه الشعب الكويتي والذي يفترض ألا يعود وقال: نحن من الشعب وإلى الشعب ولن نعدل عن قرار استقالتنا.

وشدد على ان السلطة للشعب الكويتي وللأسف ان بعض النواب يعرفون مسبقا الأحكام الصادرة من القضاء وما يدور في اروقة المحاكم ولا يمكن ان نستمر في مجلس لن يكون شرعيا ولا دستوريا ولا قانونيا.

بدوره، أعرب النائب بدر الداهوم عن استغرابه من معرفة هذا الحكم مسبقا من قبل إعلاميين ونواب، وقال: سمعنا ان وزير الداخلية عاد من اجازته وامر بتطويق ساحة الارادة.

واضاف: ان القضاة ثلاثة، قاض في الجنة واثنان في النار، وهذا حديث رسول الله ﷺ.

النائب صالح عاشور أكد اننا في وضع سياسي خطير يتطلب التفكير العقلاني والهادئ من أجل مستقبل الكويت، وان نعزز الوحدة الوطنية، وألا نستعجل في اتخاذ مواقف مستعجلة تضر وحدتنا.

أضاف: «علينا الاحتكام الى الدستور واحترام الأحكام القضائية، وأن نتعامل مع حكم الدستورية، بكل تجرد وبوحدة سياسية حفاظا على استقرار البلد».

وقال عاشور: ان علينا التريث والاحتكام الى العقل في آلية التعامل مع مجلس 2009، فنحن نرفض تهييج الشارع بما يحمله من كلفة

البقية ص 15

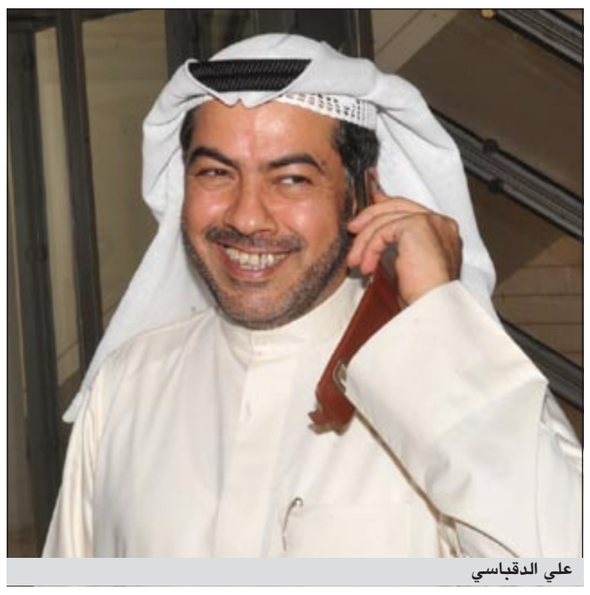
علي الدقباسي

صالح عاشور في حديث مع عباس الشعبي

سالم النملان وعباس الشعبي

د.عبدالحميد دشتي

المجلس كما بدا امس بعد صدور حكم المحكمة الدستورية

الأنباء
الخميس 21 يونيو 2012

البراك: لا شرعية لمجلس 2009 ولا نتشرف بأن نكون ضمن أعضائه

الحربش: أقدامنا لن تطأ قاعة عبدالله السالم ونعلن استقالتنا

د.جمعان الحربش متحدثا وبجانبه مسلم البراك والصيفي الصيفي وخالد الطاحوس

محمد هايف في المجلس

تتمة المنشور ص 14

عالية جدا، وهو ما حصل في بعض الدول العربية، داعيا الجميع الى التعاون من أجل مصلحة الكويت.

واستذكر النائب عدنان عبدالصمد تصريحا سابقا له اكد فيه ان حل مجلس 2009 يكتنفه خلل دستوري، وان علينا عدم الاستعجال، مبينا انه أطلق هذا التصريح فور حل المجلس السابق، كما استذكر تصريحا للخبير الدستوري د.عبدالمحسن المقاطع الذي أيد عدم دستورية مرسوم الحل.

وأضاف: ان هناك من لا يريد الاقتناع بأننا دولة دستور وقانون، فنحن أمام مفترق طرق، فإما الالتزام بالقانون والدستور، وإما الفوضى، مشددا على التعامل بالحكمة والموعظة الحسنة بعيدا عن التأجيج الذي يضر مصلحة البلد، ونحن نراهن على وعي الشعب الكويتي الذي سيختار دولة القانون والدستور في ظل توترات إقليمية، وزلزال سياسي متوقع في المنطقة ونسعى الى ان نحمي أنفسنا منه بالوحدة والتكاتف.

وعن استقالة بعض النواب، قال: هذا راجع لهم وبناء على قناعة، فإما تجرى انتخابات تكميلية او يتم حل مجلس 2009 وهذا رهن حكمة وتقدير القيادة السياسية.

وأكد ان القوانين الصادرة عن المجلس الحالي صحيحة، ما لم يتم الاحتكام الى المحكمة الدستورية لبطلان أي منها.

من جانبه، دعا النائب أحمد لاري الى الاستفادة من التجربة السابقة سواء من الحكومة او المجلس او القوى السياسية.

وقال لاري في تصريح للصحافيين القادم من الأيام سيشهد أمورا مهمة على المستوى الإقليمي ونتمنى تضافر الجهود لحماية الكويت من الأعاصير القادمة.

وأكد لاري احترامه للحكم، ولكن الرؤية الواحدة لن تحل الأمور، داعيا الى حوار بين الشعب والسلطة لما فيه مصلحة البلد، ونحترم التعديلات الدستورية ضمن التوافق والدستور.

وعن تعديل الدوائر قال لاري: من الممكن ان نتناقش في تجربتها، وتجربتنا في الدوائر الخمس لم تخدم ما سعينا إليه، إذ عززت الطائفية والقبلية.

شبّه النائب مسلم البراك الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية والقاضي بإلغاء انتخابات الفصل التشريعي الرابع عشر دعوة مجلس 2009 بما حصل بالمحكمة العليا في جمهورية مصر أخيرا «فما حصل في مصر بالأمس حصل اليوم بالكويت وهو انقلاب على الدستور»، مؤكدا في الوقت نفسه أنه مثلما لقوى الفساد آراء ومقترحات وحلول، فإن لممثلي الأمة خياراتهم ومقترحاتهم وحلولهم بعد الالتحام بالشعب، فمن يضحك أخيرا يضحك كثيرا.

وقال البراك في تصريح صحافي يوم أمس «ما يحصل الآن هو بمنزلة انقلاب على الدستور، وقد كنا نسمع قبل فترة من بعض الأطراف التي تتحدث عن أخبار سارة وما حدث يوم أمس الاول من توقيف أعمال المجلس وتعليقه من دون أي مبررات هو أمر مرتبط بأمر اليوم».

أسامة المناور متحدثا للصحافيين

وأوضح البراك انه ينتظر تفاصيل هذا الأمر، خاصة أنه بما لا يدع مجالا للشك ان المجلس الحالي منذ بدايته ومنذ إعلان نتائج الانتخابات الأخيرة، أدى الى تحريك كل أطراف الفساد لإجهاضه، خاصة أنه «أي المجلس الحالي» هو نتاج فكر الأمة، مبينا أنه عندما ذهب المواطنون والمواطنات الى صناديق الاقتراع ليصنعوا مجلسا معبرا عن إرادتهم لمواجهة قوى الفساد التي تحركت لمواجهتهم حدث هذا الانقلاب.

وشدد البراك على أن العودة للأمة هي «خيارنا الأوحد وما حصل اليوم هو اعتداء مباشر على حقوق الأمة وإرادتها وهو بالضبط كما حصل بالمحكمة العليا في جمهورية مصر العربية، فما حصل في مصر بالأمس حصل بالضبط اليوم بالكويت».

مشيرا الى أن الأمر المحزن والمؤسف هو أن مجلس القبيضة يعود اليوم ليمارس صلاحياته «وهذه قمة المهزلة والمأساة والإهانة للشعب الكويتي».

وأعلن البراك أن هناك عددا من الوسائل التي يجب أن يتم التحرك بها بشكل جماعي من خلال توحد الأغلبية البرلمانية الحالية في جبهة واحدة لمواجهة أي إجراء قادم لأنها هي خيار الناس».

وأشار البراك الى أن المحكمة يوم أمس في إصدار حكمها عن أحداث ديوان النائب جمعان الحربش قالت إن ما حدث هو من أعمال السيادة وبأمر من سمو الأمير، والآن نجدهم يتدخلون بالمراسيم وإجراء حل مجلس الأمة، متسائلا أليس من صنع مراسيم حل مجلس الأمة وأدى الى الحل هي الحكومة ومستشاروها!

وتابع البراك: بغض النظر عن هذه التفاصيل يجب علينا الحديث عما هو مطلوب للمرحلة المقبلة، فما حدث اليوم هو انقلاب على الدستور بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، والحكومة الخفية مشارك رئيسي في هذا الانقلاب، خاصة أننا استشعرنا خلال الفترة الماضية بأننا نتعامل مع حكومة لا تجلس معنا في قاعة عبدالله السالم. مشيرا الى أن الخيار الآن للأمة وعملية الالتحام بأبناء الشعب الكويتي هي السبيل الوحيد لحماية الدستور من الانقلاب عليه.

وأكد البراك أن الحكومة شريك أساسي فيما حدث وهناك أطراف ظل بعد نتائج الانتخابات تعمل للانقضاض على خيار الناس، وبالتالي مهما حصل فإن خيارنا هو الأمة مهما عملوا أو فعلوا فإن دستور 62 سيظل باقيا مطبقا بكل مواده، ومهما فعلت قوى الفساد ومهما حققت فإن من يضحك أخيرا هو من سيضحك كثيرا.

وأشار البراك الى أنه من الممكن أن يصدر بعد فترة قرار حل مجلس الأمة بعد إعادة تعديل توزيع الدوائر الانتخابية حتى يكون هناك ضمان بعدم عودة الأغلبية التي صنعها الشعب الكويتي، وبالتالي إذا كانت لقوى الفساد آراء ومقترحات وحلول، فإننا بعد الالتحام بالشعب والأمة سنقدم أيضا الحلول والمقترحات، لأنه بات واضحا جدا أن الأمور فلتت من الحكومة، وان هناك حكومة خفية هي التي تدير اللعبة.

وقال النائب علي الراشد: الحمد لله رب العالمين وأبارك للشعب الكويتي بانزياح الغمة ولا شك ان الحكم أفرحنا جميعا وجاء في الوقت المناسب وإن الله يمهل ولا يهمل وأقول لأهل الكويت أبشروا مادام لدينا قضاء عادل فإن الكويت بخير بإذن الله.

وأطالب الرئيس جاسم الخرافي بدعوة المجلس للانعقاد بأسرع وقت ممكن.

من جهته، أكد النائب خالد السلطان ان الغالبية كانت متعاونة، ولكن الأقلية كانت تثير الشغب وقدمت ستة استجوابات من اصل سبعة مشيرا الى ان هناك نوابا زرعوا في المجلس لإثارة الفوضى.

وقال السلطان في تصريح للصحافيين ان الخطوة اللاحقة هي الرجوع الى الشعب الكويتي، وسيكون لها ما وراءها، لأن ارادة الشعب نقضت، داعيا

اليحيى: حالة عدم الاستقرار تتطلب إجراء إصلاحات جذرية في النظام السياسي

البقية ص 16

الصانع: القضاء أنصف موكلَيْ الهاشم والروضان وأنصف الشعب الكويتي

أصدر المحامي رياض الصانع صاحب مركز رياض للمحاماة بيانا بخصوص حكم المحكمة الدستورية قال فيه: الحمد لله الذي قدرني على اظهار حق موكلَيْ صفاء الهاشم وروضان الروضان فقد انصفهما القضاء وانصف الشعب الكويتي بهذا الحكم ولا يسعني بهذه المناسبة الا تهنئة الشعب الكويتي بهذا الحكم الحاسم منتهزا هذه الفرصة لتقديم الشكر لقضائنا الشامخ الذي لم يتأثر بالساحة السياسية واشكر فريق العمل الذي ساهم معي وبالأخص جاسم التويتان وابراهيم القلاف الذي استخدمنا اسمه في رفع الطعون كنوع من التشكيك في الدفاع.

حفظ الله الكويت من كل مكروه في ظل قائد مسيرتنا صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وهذا بيان مني وانا خارج الكويت.

رياض العدساني

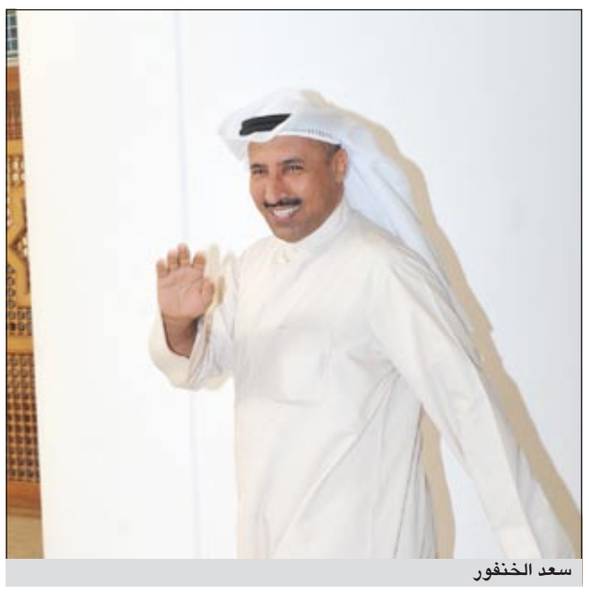
سعد الخنفور

د.عبيد الوسمي

أحمد مطيع

محمد الدلال متحدثا للزميلة رباب بداح

أحمد لاري محاطا بالصحافيين

الأنباء
الخميس 21 يونيو 2012

دشتي: لم يكن لدينا شك بأن العبث الذي حدث في الفترة الماضية وحالة التشنج لن يستمرا

عاشور: نحن في وضع سياسي خطير يتطلب التفكير العقلاني والهادئ

د. محمد الكندري ود.عبدالله الطريجي

عدنان المطوع

مرزوق الغانم وفيصل اليحيى

تتمة المنشور ص 15

الى اعادة النظر في مواد الدستور، لأن حرية وكرامة الشعب سلبت، والدستور وضع باتفاق بين طرفين، وعلى كل طرف ان يحترم حقوقه ولا يتعدى على الدستور وأحكام قضيت به.

وذكر السلطان: ان الأقلية التي اطلقت اصواتها النشاز اتحداها ان تشير الى تعدي الغالبية على المال العام او على القانون مؤكدا ان الاتيان بالقوات الخاصة الى ساحة الارادة امر عفى عليه الزمن، وعموما التركيبة السياسية بحاجة الى اعادة نظر.

وقال النائب اسامة المناور: ان كان مرسوم مجلس 2012 باطلا، فنفترض ان يعاد بمرسوم آخر أو يستمر مجلس 2009، المحبب للحكومة، ومجلسنا كانت له انياب ومخالب الأمر الذي ازعج بعض الناس الذين كانوا يسعون الى حل المجلس.

وأكد المناور انه ربما يرجع شخص كان كريما مع الآخرين، والأكيد ان لكل فعل ردة فعل، وما ازعجهم هو القوانين.

وأعلن النائب خالد شخير عن أنه سيطرح على كتلة الأغلبية الدفع بمطلب الحكومة الشعبية من اجل وقف حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الحالة السياسية.

نايف المرداس

وقال شخير في تصريح صحافي لا يمكن ان نقبل بالضحك على الشعب ولا يمكن ان نقبل باستمرار هذا الوضع مشددا على ان تكرار مشهد حل المجلس يجب ان يتوقف.

أضاف: لا نريد تمثيلية نضحك بها على الشعب، ولا نريد ايضا ان تدخل الكويت في نفق مظلم، فلا احد يقبل بقمع الشعب، وخصوصا ان دولا عربية عدة خضعت للشعوب وكلمة الشعب ستكون هي الطولى، رافضا التسريبات من قبل البعض عن توجه لقمع الشعب في المرحلة المقبلة.

وقال النائب نايف المرداس ان الشعب الكويتي من اوعى شعوب العالم العربي سياسيا فهو قادر على ان يميز بين نواب 2009 ونواب 2012 فرغم الفترة القصيرة التي عمل خلالها نواب مجلس 2012 الا انه كان يمثل بحق اختيار الشعب الحقيقي.

واضاف المرداس في تصريح صحافي: ان مجلس 2009 سقط شعبيا وبارادة اميرية سامية لانه مجلس القبيضة، وتوجه المرداس بالشكر الى الشعب الكويتي الذي اختار مجلس 2012 الذي شرف الكويت امام العالم العربي والاسلامي.

وتابع المرداس: اننا نعاهد الشعب الكويتي على الاستمرار في خدمته ونصرة قضاياه والوقوف مع الشعب في السراء والضراء وألا نحيد عن طريق الاصلاح.

راضي: استعادة المجلس السابق سلطاته من تاريخ النطق بالحكم في ظل الحكومة الحالية

عبداللطيف راضي

أصدر الباحث عبداللطيف راضي قراءة في حكم المحكمة الدستورية ببطلان حل مجلس الأمة السابق واستعادته لسلطاته الدستورية وجاء في الدراسة ما يلي: جاء حكم المحكمة الدستورية ببطلان حل مجلس الامة في ديسمبر 2011 وبطلان الانتخابات التي اجريت في فبراير 2012 نتيجة لذلك واعتبار المجلس القائم كان لم يكن هو والعدم سواء متضمنا العديد من المبادئ الدستورية التي وردت في حيثياته، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بممارسة المحكمة الدستورية لرقابتها على الاجراءات الدستورية واعتبارها رقيبا وحارسا للدستور من مخالفته او اهدار احكامه ومن رقابتها على الاعمال السياسية متى خرجت على نطاق تطبيق احكام الدستور في ذلك. وعليه، فإن صفة العضوية زالت عن اعضاء مجلس الامة المنتخبين في فبراير 2012، وتبقى الصفة متلازمة لمن كان عضوا في مجلس الامة الذي انتخب في 2009 واستعاد سلطته بموجب حكم المحكمة الدستورية، ويكون المجلس قد استعاد سلطاته كما لو كان قائما ليستكمل مدته القانونية دون ان يكون جائزا دستوريا حله لاسباب سابقة ما لم يستجد سبب لاحق باستئناف المجلس لسلطاته، ويكون للمجلس ان يباشر عقد جلساته تلقائيا واستكمال مدة دور الانعقاد الذي حل فيه والتي لا يجوز ان تنقص عن ثمانية اشهر واستتباعه بأدوار الانعقاد اللاحقة الى ان يستكمل ادوار الانعقاد الاربعة المقررة لسنواته الاربع الميلادية.

كما يترتب على الحكم الذي نص على انعدام دستورية المجلس المنتخب في 2012 الذي يحمل رقما بتسلسل الفصول التشريعية انما يقيد استثناء فيما وثق من مضابط وما صدر عنه من قوانين.

ومما ورد من مبادئ في حكم الدستورية نحصرها في النقاط التالية مع تبيان الاثر في ذلك:

● النص ببطلان انتخاب مجلس الامة في فبراير 2012 وعدم صفة عضوية من اعلن فوزهم نتيجة لذلك واعتبر الحكم ان انتخاب المجلس هو والعدم سواء مع عدم الاعتداد به كمجلس قائم.

● النص على سريان القوانين الصادرة عن المجلس ونفاذها ما لم يتم الغاؤها او القضاء بعدم دستوريتها، وبلا شك ان ذلك لا يستطيل للقوانين التي ردت بمرسوم مسبب ولم يعد المجلس المقضي ببطلانه اقرارها بالاغلبية الخاصة ولا للقرارات التي لا تعتبر في حكم القانون كما لا يغلق المجال امام الطعن بعدم دستورية القوانين الصادرة مستقبلا امام القضاء.

● نص منطوق وحيثيات حكم الدستورية على استعادة المجلس المنحل في ديسمبر2011 سلطاته الدستورية بقوة الدستور وليس فقط من اثر الحكم الذي صدر استنادا الى ذلك.

● اعتبر الحكم حل مجلس الامة في ديسمبر 2011 كأن لم يكن.

● لا يستوجب وفق حيثيات الحكم عودة الوزارة السابقة ابان المجلس المنحل في 2011 باعتبار ان استقالتها كانت هي الحاسمة في النزاع الذي كان بين الحكومة ومجلس الامة آنذاك وباستقالتها انتفى مبرر حل مجلس الامة.

● استعادة مجلس الامة المنحل لسلطاته الدستورية من تاريخ النطق بالحكم في ظل الحكومة الحالية وعليه يستكمل المجلس مدته التي تبقى منها سنه وشهر ولا يجوز ان يكون حل المجلس من جديد لاسباب سابقه على قضاء المحكمة الدستورية.

● الاجراءات المهدة للانتخابات التي قضي بمخالفتها للقواعد الدستورية ورقابة المحكمة الدستورية عليها لا تعتبر تغلغلا في بواعث صدور مرسوم حل المجلس في 2011 ولا يمكن التحلل منها بذريعة انها اعمال سياسية وان السلطة التنفيذية في اعمال سلطتها في ذلك مقيده بالدستور.

● المحكمة الدستورية تراقب العملية الانتخابية برمتها للتأكد من صحتها او فسادها.

● المحكمة الدستورية جهة قضائية نص عليها الدستور في صلبه كافلا بها للشرعية الدستورية اسسها، مقيما منها مرجعا نهائيا لتفسير احكام الدستور ورقيبة على الالتزام بقواعده واعلاء لنصوص الدستور وحفظا لكيانه.

● حل مجلس الامة وفق المادة 107 الغاية منه انهاء الاجل المقرر له الا انه يشترط توافر الصفة في الوزارة التي تطلب ذلك ووجود خلاف بينها وبين مجلس الامة او اختلال الانسجام بينهما او اقتضاء لضرورة.

● طلب الحكومة حل المجلس وفق المادة 107 ليس له قيد زمني الا انه مقيد ان يكون بمرسوم مسبب ـ توقيع رئيس مجلس الوزراء ليتحمل مسؤوليته السياسية في الاسباب ـ عدم حل المجلس لذات الاسباب مرة اخرى ـ اجراء الانتخابات للمجلس الجديد خلال ميعاد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ الحل والا استعاد المجلس المنحل كل سلطاته.

● استعارة وزراء الحكومة المستقيلة الى جانب رئيس مجلس الوزراء المكلف استباقا لقيامه بتأليف الحكومة اهدار لاحكام الدستور ومخالفتها.

المطيري: على أعضاء السلطات الثلاث تغليب المصلحة الوطنية

شدد رئيس المكتب السياسي للحركة السلفية د.بدر المطيري على ضرورة أداء أعضاء السلطات الثلاث واجباتهم التي حددها الدستور وفق منظور تغليب المصلحة الوطنية على سواها.

واستغرب د.المطيري ـ في تصريح صحافي بعد صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان مرسوم حل مجلس الأمة السابق ـ من الحكم الصادر، مشيرا إلى أن المحكمة الدستورية نفسها قضت في عام 1986 بعدم اختصاصها بالنظر في مراسيم الحل.

وقال: في الوقت الذي نناشد فيه صاحب السمو الامير حل مجلس الأمة 2009 وفق صلاحياته التي حددها له الدستور، فإننا نحذر من أي محاولات لتغيير نظام توزيع الدوائر الحالي، لما سيكون له من مساوئ قد تؤدي إلى عودة التخبط والضياع والتعدي على الدستور الذي اتصفت به الفترة التي شهدها مجلس 2009.

وأشار المطيري إلى توقيت قرار المحكمة الدستورية وإلى السبب وراء هذا التأخير، متسائلا: ان مثل هذه الأحكام تستخدم عند الحاجة إليها فقط رغم الأصوات الكثيرة التي أشارت إلى عدم دستورية الإجراءات المتبعة في حينها.

وأضاف المطيري أن أي محاولة لمنع الشباب الوطني من الخروج والتعبير عن مطالبهم سواء في ساحة الإرادة أو غيرها سيكتب لها الفشل، مخاطبا وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود: هل فعلا أصدرت تعليماتك لرجال الداخلية بتطويق ساحة الإرادة ومنع الشباب من التجمع؟

ورفض المطيري القول أن القوانين التي أقرها مجلس الأمة في الفترة الأخيرة لم تعد سارية، مشيرا إلى أنها لا تسقط إلا في حالة صدور مرسوم بهذا الخصوص.

نواب 2009: لنحترم «القضاء».. وأحكامه واجبة التنفيذ

طالب عدد من اعضاء مجلس الامة 2009 بضرورة احترام القضاء من خلال الحكم الصادر من المحكمة الدستورية امس ببطلان انتخابات مجلس الامة 2012 وعودة اعضاء مجلس 2009.

وشدد عدد من النواب في تصريحات صحافية لـ «الأنباء» على انه من الضروري احترام القضاء واحكامه واجبة التنفيذ، وطالبوا بأن تسود لغة الحكمة والعقلانية امام التحديات التي نواجهها.

في حين فضل عدد آخر من النواب تقديم استقالاتهم، مبررين ذلك بأن الشعب الكويتي قال كلمته في مجلس 2009 وعلينا الاحتكام الى ارادة الشعب.

في البداية، رفض النائب ناجي العبدالهادي التعليق على قرار المحكمة الدستورية، مشيرا الى انه يفضل الاطلاع على حيثيات الحكم جيدا ومن ثم التصريح بهدف تحري الدقة.

بدوره، ذكر النائب صالح الملا انه يحترم حكم المحكمة الدستورية وسبق ان تم التحذير من ان مرسوم الحل يجب ان يصدر بشكل دستوري لكي لا نعيش في حالة من الفوضى التي تمر بها البلاد حاليا.

من جهتها اكدت النائبة سلوى الجسار ان احترام القضاء واحكامه واجبة لاسيما بعد صدور حكم المحكمة ظهر امس.

ومن جانبه أعلن النائب السابق محمد براك المطير عن تقديم استقالته من عضوية مجلس 2009 مؤكدا احترامه للحكم الصادر من المحكمة الدستورية أمس بإلغاء مرسوم الحل.

وطالب المطير النواب والأطراف السياسية والمواطنين بتقديم الحكمة وعقلنة الأزمة السياسية والتعامل مع الامور عبر القنوات الدستورية المتاحة حرصا على الكويت وأهلها.

وقال المطير ان الاخطار تحدق بالكويت من كل جانب وهناك من لا يريد لنا ان نهنأ بالاستقرار والأمان الذي حبا به الله الكويت منذ نشأتها، لذلك على الجميع ان يحذر الفتن ما ظهر منها وما بطن، مطالبا النواب والمواطنين وقادة الرأي بهذا البلد الطيب بألا يلتفتوا لاستفزازات البعض ممن لا يريدون الخير للكويت.. حفظ الله الكويت واهلها.

وفضل النائب سعد زنيفر التريث لحين صدور الحكم بصفة رسمية والاطلاع عليه، ومن ثم التعليق واكد النائب يوسف الزلزلة ان التريث لحين قراءة حيثيات الحكم هو الأفضل قبل إبداء اي رأي.

ووصف النائب ضيف الله ابو رمية حكم المحكمة بأنه «عبث سياسي» وقد يدخل البلد في نفق مظلم، وأكد أبورمية ان الشعب الكويتي قال كلمته في مجلس 2009 وحل بإرادة شعبية ولا يشرفنا العودة له.

وأعلن النائب حسين مزيد تقديم استقالته من عضوية مجلس 2009 وقال: ارفض الاستمرار في مجلس رفضه الشعب الكويتي ونحن من الشعب والى الشعب نعود. وطالبت النائبة د.رولا دشتي بضرورة احترام حكم الدستورية والمؤسسة القضائية يجب ألا تمس وأتمنى أن تسود لغة الحكمة والعقلانية أمام التحديات التي تواجهنا.

وقال النائب سعدون حماد «لو لم يكن الوقت متأخرا لذهبت إلى مكتبي في المجلس واستأذنت الشخص الذي يجلس فيه للخروج منه فورا وهذا ما سأفعله غدا 8 صباحا.

وقال النائب روضان الروضان ان الجميع يحترم هذا الحكم الصادر من المحكمة الدستورية.

وأشار إلى أنه تقدم بطعن في فترة سابقة لإعادة الفرز و«كنت على يقين أني من ضمن الناجحين».

وقال النائب محمد الحويلة انه يشرف بالعودة عن طريق صناديق الاقتراع وعليه أعلن استقالتي من مجلس الأمة.

● رشيد الفعم ـ ناصر الوقيت ـ سلطان العبدان ـ عبدالله البالول ـ بدر السهيل

الملا: مرسوم الحل يجب أن يصدر بشكل دستوري

الجسار: أحكام القضاء يجب احترامها

المطير: لنقدم المصلحة العامة وعقلنة الأزمات

زنيفر: بانتظار قراءة الحكم للتعليق عليه

أبورمية: ما حصل عبث سياسي سيدخلنا في نفق مظلم

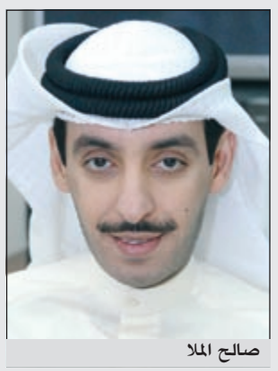
صالح الملا

سلوى الجسار

محمد المطير

سعد زنيفر

د.ضيف الله ابورمية

حسين مزيد

د.رولا دشتي

روضان الروضان

د.يوسف الزلزلة

د.محمد الحويلة

م. ناجي العبدالهادي

سعدون حماد